معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة – دراسة حالة 7 مؤسسات خلال سنة 2018-

Obstacles to innovation in small and medium enterprises operating in Ouargla Case study of 7 institutions during the year 2018-

الهادي عثماني [1،*]، إبراهيم بختي [2].

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر) (elhadieco@mail.com)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول**: 2018؛ **تاريخ النشر**: 01 ديسمبر 2020

ملخص : هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتشخيص معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية من خلال استمارة مقابلة شخصية حيث شملت الدراسة 7 مؤسسات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، وجود عدة معوقات للابتكار في هذه المؤسسات على غرار ارتفاع التكلفة و غياب مصادر التمويل اللازمة، كما يتباين اثر هذه المعوقات في أي مرحلة من مراحل فشل الابتكار.

الكلمات المفتاح : ابتكار؛ معوقات ؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيف JEL: O31, O32

Abstract: The objective of this paper is to study and diagnose the obstacles to innovation in small and medium enterprises operating in the state of Ouargla. To achieve this goal, we conducted a field study through a personal interview form. the study included 7 institutions. The study reached several results, the most important of which are several obstacles to innovation in these enterprises High costs and lack of funding sources, and the impact of these constraints at any stage of innovation failure.

Keywords: Innovation; constraints; small and medium enterprises.

Jel Classification Codes : O31, O32

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

توجد العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه وتعرقل تقدم وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجالات لاسيما في مجال الابتكار، هذه المشاكل قد تكون نابعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها بحكم صغر حجمها وهشاشتها، وقد تكون مشاكل خارجية متعلقة بالبيئة التي تنشط فيها والتي تتمثل في القوانين والسياسات والممارسات وغيرها، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم الأسباب التي قد تكون معوقا للابتكار في هذه المؤسسات، وعليه جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل التالي :

ماهي درجة تأثير وجود معوقات أمام الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة ؟

تنطلق الدراسة من فرضية وجود العديد من المعوقات أمام الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية ورقلة.

I.1- الدراسات السابقة :

تناولت العديد من الدراسات موضوع معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من حيث استمراريتها أو من حيث ابتكارها وتعظيم قيمتها السوقية، وسنتناول في هذا الجزء بعض الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها والتي لها علاقة بموضوع البحث :

أولا : دراسة بالولي وصياغ بعنوان أثر أنشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية[1]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر أنشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية على 612 فرد، من العاملين في أنشطة البحث والتطوير في القطاع الصناعي، وقد تم قياس مدخلات البحث والتطوير من خلال عناصر أساسية تمثلت في السياسات الكلية، الرأس مال الفكري بأنواعه، بالإضافة إلى عامل الشراكة، في حين تم قياس مخرجات الابتكار من خلال، الحصة السوقية، نمو المبيعات، معدل الصادرات، التنافسية، المنتجات الجديد وبراءة الاختراع، وبغرض معالجة إشكالية البحث، تم استخدام نموذج المعادلات البنائية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الابتكار لم يعد من أولويات المؤسسات الصناعية الجزائرية، مع نقص التجارب الرائدة في مؤسساتنا في المجال البحثي سواء في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أو المؤسسات الصناعية، كنماذج يقتدى بها.

ثانيا : دراسة بن تفات وآخرون بعنوان واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مدخل إلى حماية الملكية الفكرية الصناعية[2]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع اهتمام المؤسسات الجزائرية بإنتاج براءات الاختراع، وحمايتها قانونياً من خلال تسجيلها لدى الهيئات المحلية والدولية التي تُعنى بحماية الملكية الفكرية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي، وببعض الأدوات الإحصائية لغرض التوصل إلى نتائج أكثر دقة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضعف في اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنشاط البحث العلمي بشكل عام ؛ ذلك أن " الابتكار والإبداع التكنولوجي " في الجزائر يقتصر على قلة قليلة من المؤسسات، التي تخصص له قسما مُفردا تُسند إليه مهام البحث والتطوير كما أن الجزائر تراجعت بشكل حاد في التصنيف العالمي إلى المرتبة 92 عالميا، للملكية الفكرية سنة 2017 وهو ما يمكن تفسيره بغياب التفاعل والتنسيق وضعف الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الصناعية، ناهيك عن عدم وجود متابعة لبراءات الاختراع وشهادات الاستغلال من طرف المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية، أوصت الدراسة بضرورة تكامل فريق الابتكار في المؤسسة، ويجب تكوين فريق من عدة اختصاصات ليعطي كل عضو وجهة نظر معينة ومقاربة معينة.

ثالثا : دراسة فريوي رمزي وجناس مصطفى بعنوان العلاقة بين الابتكار والأداء، دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية[3]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الموارد البشرية في تعديل العلاقة بين الابتكار والأداء في المؤسسات الجزائرية ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية المشاركة في الصالون الدولي للصناعات الغذائية خلال شهر مارس 2015،كما أعتمد الباحثان على أسلوب طريقة المربعات الصغرى الجزئية ؛ توصلت الدراسة إلى أن معظم المؤسسات التي تم استهدفها ترى أن إدارة الموارد البشرية تكمن فقط في نشاط التوظيف والأجور وهذا ما يدل على عدم استيعاب هذه المؤسسات بأن المورد البشري له دور استراتيجي ومهم في نجاح أي مؤسسة وذلك من خلال الابتكارات التي يقدمها عمال المؤسسة ولهذا ننصح القيادة بالتركيز أكثر في نشاطات أخرى لإدارة الموارد البشرية خاصة التعاون من أجل رفع وتطوير المعارف الداخلية والخارجية، وذلك من خلال نشاط التكوين الذي يسمح للمؤسسة من رفع قدرتها على الابتكار، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الابتكار والأداء التنظيمي، في حين اتضح أن مختلف ممارسات إدارة الموارد البشرية كلها نشاطات تؤثر سلبيا في تعديل العلاقة بين الابتكار والأداء.

رابعا : دراسة ملايكية عامر بعنوان واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس[4]

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع الابتكار في المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس بالاستناد إلى تحليل واقع البحث والتطوير في هذه المؤسسة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل معوقات الابتكار في هذه المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على 67 عامل بالمؤسسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا تتوفر المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس على باحثين لهم كفاءات عالية في مجال البحث والتطوير، كما قامت المؤسسة بابتكار عدة منتوجات جديدة خلال 5 سنوات الأخيرة، حيث تحصلت المؤسسة على براءة اختراع في هذا المجال، بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات أمام هذه المؤسسة في مواصلة عملية الابتكار، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تبني الابتكار كإستراتيجية تنافسية وتجنيد كل العمال في هذا الاتجاه مع ضرورة التفكير في فتح أسواق جديدة في مجال الدهن بالجزائر.

خامسا : دراسة أسماء رتيمي ورحيمة غضبان بعنوان معوقات الإبداع والعوامل المؤثرة في الابتكار في المؤسسة[5]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم المعوقات الإبداعية التي تقف عائقا أمام الأفكار الإبداعية والابتكارية في المؤسسات مع تحليل مختلف العوامل المؤثرة في كليهما، وكذا تسليط الضوء عليها بغية محاولة المؤسسات لتفاديها في ظل وجود إبداعات وابتكارات ترتقي بها إلى مصاف المؤسسات المنافسة التي تحتل مكانة متميزة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، توصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تقف دون الإبداع ومن ثم تجسيده إلى ابتكار في هذه المؤسسات.

سادسا : دراسة Tim Mazzarol et Sophie Reboud بعنوان Management de l'innovation dans les PME, Une Comparaison Franco-Australienne[6]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الشركات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا وأستراليا ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بدراسة ميدانية من خلال 121 استقصاء، 55 منها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأستراليا و66 بفرنسا من خلال محاولة مقارنة خصائص الشركات، وتصورها لسياق الابتكار في بلدها ونهجها في عملية صنع القرار الاستراتيجي وأخذها بعين الاعتبار نجاحات أو فشل الابتكارات السابقة ؛ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن إتباع نهج منظم لإدارة الابتكار من المرجح أن يؤدي إلى النجاح أفضل من النهج العشوائي تماشيا مع البحوث السابقة كما تم التأكيد أيضا على التأثير الرئيسي للعملاء الرئيسيين في قرار مواصلة الاستثمار في الابتكار، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة أن تستكشف بقية الأبحاث قياس وتقييم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعميق الروابط بين نشاط الابتكار والنجاح في تسويق الابتكار من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا: دراسة François Deltour بعنوان Innovation Et Performance Des PME : Une Approche Par[7] La Contribution Des Technologies De L'information

تم في هذه الدراسة الربط بين الابتكار والأداء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة تكنولوجيا المعلومات، أي قدرتها على الابتكار والاستثمارات في التكنولوجيا؛ بحيث تعتبر المعلومات أيضا بمثابة ضمان للقدرة التنافسية. العينة النهائية التي أجريت عليها الدراسة متكونة من 1088 شركة حيث تم اختبار الآثار المباشرة للابتكار وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن التأثير المشترك للابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة، لهذا تم استخدام متغير لقياس قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة حشدت لدعم الابتكار (من خلال استثمارات محددة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو زيادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وهي المساهمة المفاهيمية الرئيسية للبحث، يشير التحقيق إلى أن تكنولوجيا المعلومات لا تساعد على زيادة أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط من خلال دعم الابتكارات وبالتالي سوف يكون لعوامل الابتكار في الشركات تداعيات على الأداء على وذلك عند مرافقتها باستثمارات مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدام تقنيات أكثر من التقنيات الحالية عندما لا يتم الجمع بين الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أظهرت نتائج الدراسة قدرة توضيحية سلبية مباشرة للقدرة على الابتكار ومستوى حوسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أدائها.

2.I- المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات سواء كانت داخلية تخص مكونات المؤسسة الداخلية بحد ذاتها أو خارجية متعلقة بالبيئة الخارجية بشقيها الخاص والعام، وفيما يلي سنحاول عرض أهم المعوقات التي تعترض طريق نمو واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا : المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر مشكلة التمويل والصعوبات المالية والمادية بصفة عامة في مقدمة المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي تحتاج إلى عناية خاصة من بيئتها الخارجية خاصة من أجل التغلب على الصعوبات التمويلية ومواجهة الأزمات المالية التي تواجهها في خضم المنافسة وخاصة مع نظيراتها من جهة والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى، ومن أهم المشاكل التمويلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[8]

- المشاكل المتعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع ؛
- تمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع ؛
- مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد.

وتعتبر هذه النقاط من أهم المشاكل المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي في غالب الأحيان إلى إفلاسها وعدم قدرتها على مواجهة الصعوبات المالية.

ثانيا : المشاكل والصعوبات التنظيمية والإدارية :

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعديد من المشاكل الإدارية وكذا التنظيمية سواء قبل إنشائها أو بعد ذلك، والمشاكل التنظيمية والإدارية منها ما هو بسبب البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، ومنها ما هو متعلق ببيئتها الداخلية والمتمثلة في الأشخاص العاملين بها ونقص الثقافة التنظيمية لديهم ومن أهم المشاكل والمعوقات الإدارية والتنظيمية نذكر النقاط التالية:[9]

- صعوبة إجراءات التسجيل والترخيص الخاصة بتأمين هذه المؤسسات وتعقيدها من طرف الجهات المسؤولة إلا نادًرا ؛
- ضعف المستوى التعليمي والثقافي لدى العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحيانا، ما ينجر عنه نقص الخبرة الفنية في الإدارة وكذا صعوبة التعامل مع الإدارات ذات الصلة وقلة الاهتمام كذلك بجوانب الصحة والسلامة المهنية ؛
- ضعف قاعدة المعلومات عند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إيجاد صعوبة في الحصول عليها وهذه الإحصاءات تعد مهمة لكل مؤسسة في معرفة نوعية النشاطات التي تهتم بها بقية المؤسسات والتعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة وغيرها ناهيك عن غياب التنسيق سواء مع الجهات المعينة أو المؤسسات فيما بينها ؛
- غياب دور أجهزة وهيئات الدولة في رعاية هذه المؤسسات حق رعايتها لتجاوز الكثير من المشاكل التي تواجهها وتسهيل دخولها إلى الأسواق بطرق سلسة ودون تعقيدات إدارية خاصة؛

تبقى هذه أهم المشكلات والمعوقات التي تعاني منها جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولو أن هناك مؤخرا بعض الاهتمام من الدولة في تذليل بعض الصعوبات التنظيمية وتقديم تسهيلات عديدة لتشجيع الشباب على الاستثمار غير إنشاء مؤسسات صغيرة.

ثالثا: المعوقات التسويقية:

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تسويقية وبالأخص غياب الثقافة التسويقية لدى هذه المؤسسات وحصرها في الجانب الإعلاني فقط في معظم الأحيان وإهمال بقية العناصر التسويقية المهمة والتي لها الأثر البالغ في بلوغ مخرجات هذه المؤسسات لمستوى يرقى لمنافسة ومزاحمة مثيلاتها أو حتى المؤسسات الكبرى، ومن بين أهم الصعوبات التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي :

- نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها[10]، وقد يكون هذا بسبب عدم علم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية معرفة كل ما يجري في السوق والقيام ببحوث من أجل ذلك، أو لنقص الموارد التي تمنعهم من القيام بذلك ؛
- لا تحظى الصناعات الصغيرة بفرص كبيرة في دخولها الأسواق التصديرية لضعف قدراتها التسويقية والترويجية بتلك الأسواق[11].

هذه بعض المشاكل التسويقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهناك الكثير من المشاكل الأخرى التي تواجهها وسببها الرئيسي هو المنافسة مع نظيراتها من جهة، ومع المؤسسات الكبرى من جهة ثانية ؛ وبسبب الانفتاح والعولمة الاقتصادية أصبحت تواجه منافسة من طرف الشركات العالمية.

رابعا : المشاكل والمعوقات البشرية :

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما بالعدد الصغير للعمال عموما، وهذا من بين أهم صفاتها لذلك وجب أن يكون الموظفين والعمال والعنصر البشري في هذه المؤسسات مؤهلا وكفء من أجل تطور هذه المؤسسات، لكن الحصول على العمالة الماهرة والمؤهلة ليس

سهلا ويتطلب الكثير من الموارد المالية في المقابل وبالتالي فمشكل المؤسسات في الجانب البشري هو جانب كمي ونوعي أيضا ومن أهم المعوقات البشرية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر الآتي :

- تسرب اليد العاملة المدربة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المشروعات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف[12]؛
- بالإضافة إلى التسرب فهناك مشكل التدريب من اجل تأهيل المورد البشري، فالعاملين في الصناعات الصغيرة يعانون من عدم وجود سياسات أو برامج للتدريب النظامي وكثير ما يعملون بالخبرة ويعانون من عدم ملائمة نظم الإنتاج الموروثة والذين ينفذون الدورات التدريبية يجدون صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة وبرامجهم التدريبية موجهة نحو الشركات الكبيرة وهذا لا يخدم كثيرا مصالح المؤسسات الصغيرة ناهيك عن تعويض عمال المؤسسة خلال هذه الدورات.

خامسا : المشاكل القانونية :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض المعوقات القانونية والتشريعية يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي يحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهائها[13]؛
- غياب التشريعات القانونية أيضا التي تدعم وتحمي هذه المؤسسات وكذا المؤسسات الرسمية التي تعمل هذه المشروعات تحت منطلقها وغياب أيضا النقابات والاتحادات التي ترعى مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[14].

هذه ابرز المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ومنها ما هو مشترك الإنتاجية سوءا على مستوى الكمية أو النوعية وهذا طبيعي كون المؤسسات كيانات هشة تتطلب عناية ودعم ومرافقة في عدة مجالات من أجل استمراريتها، لذلك على الجهات المعنية إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان عدم نهايتها وذلك لما لها من فوائد على مستوى العديد من الأصعدة ولما لها أيضا من أهمية في التشغيل والاستقرار وغيرها من الفوائد.

II – الطريقة والأدوات :

سنحاول من خلال هذا الجزء تقديم أداة وعينة الدراسة المستهدفة من خلال تحليل لمكونات استمارة المقابلة الشخصية، وتحليل خصائص مؤسسات عينة الدراسة وذلك فيما يلي :

1.II – : عرض استمارة المقابلة الشخصية

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بصياغة استمارة مقابلة شخصية مقسمة ومحكمة مع محاور الدراسة، حيث تكونت من جزئين يمكن تفصيلها كما يلي:

أولا: الجزء الأول : يتكون من 5 أسئلة تتعلق بخصائص هذه المؤسسات، حيث تضمنت هذه الأسئلة الخصائص التالية

عدد العمال : وهو المتغير المعتمد في دراستنا لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

الشكل القانوني للمؤسسات : على غرار، طبيعي، EURL، SARL، SNC، SPA ؛

فرع النشاط : حيث تم تقسيم فرع النشاط إلى 11 فرع ؛

الخبرة المهنية للمستجوب : حيث قسمت إلى 3 فئات ابتداء من 5 سنوات ؛

الإطار المستثمر من خلاله : أي هيئات الدعم والمرافقة التي أنشئت المؤسسات تبعا لها.

ثانيا: الجزء الثاني: معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتضمن المعوقات التالية:

- التكلفة مرتفعة جدا؛
- غياب الكفاءات المؤهلة؛
- عدم وجود مصادر تمويل؛
- غياب الموارد التقنية؛
- قصر دورة حياة المنتوج؛
- سعر المنتوج مرتفع.

2.II – هدف الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى تحليل معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تحليل أهداف الدراسة وفق محاور الاستمارة كتالي:

أولا: الجزء الأول: يهدف لتحليل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثانيا: الجزء الثاني: يهدف إلى تحليل معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.II – حدود الدراسة:

تقع حدود الدراسة فيما يلي:

أولا: العينة المستهدفة: تستهدف دراستنا عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة حيث بلغت عينة الدراسة 7 مؤسسات، وهذا نظرا إلى التسهيلات المقدمة من هذه المؤسسات؛

ثانيا: فترة الدراسة ومبرراتها: نظرا لخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المشاكل التي تواجه استمرارها فقد شملت فترة الدراسة الحياة العملية لهذه المؤسسات، أما فترة المقابلة الشخصية فكانت خلال شهري ماي وجوان2018.

III – النتائج ومناقشتها :

وكانت النتائج كما يلي:

1.III – تحليل خصائص المؤسسات:

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

يبين الجدول رقم1 توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 1 إلى 9 قد بلغ مؤسستين بمتوسط حسابي قدره 28,6% أما عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 10 إلى 49 عامل قد بلغ 4 مؤسسات بنسبة 57,1 %، أما عدد المؤسسات التي لديهم عدد عمال يتراوح من 50 إلى 250 عامل قد بلغ مؤسسة واحدة بنسبة 14,3 %.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

يبين الجدول رقم 2 توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الذي لهم صفة شخص طبيعي بلغت مؤسسة واحدة بمتوسط حسابي قدره 14.3% أما عدد المؤسسات التي لديهم صفة EURL قد بلغ 4 مؤسسات بنسبة 57.1 %، أما عدد المؤسسات التي لديهم صفة SARL قد بلغ مؤسستين بنسبة 28.6 %.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط:

يبين الجدول رقم 3 توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات التي تنشط في مواد البناء هي مؤسسة واحدة بمتوسط حسابي قدره 14.3، أما المؤسسات التي تنشط في فرع المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية بلغت مؤسستين بنسبة 28.6، في حين أن المؤسسات التي نشط في فرع الصناعات الغذائية والفلاحية بلغت 4 مؤسسات بنسبة 57.1.

رابعا: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

يبين الجدول رقم 4توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية للمالك المؤسسة، حيث نلاحظ أن عدد المستجوبين الذي لهم خبرة أقل من 5 سنوات بلغ 4 مستجوبين بنسبة 57.1 في حين بلغ عدد المستجوبين الذي لهم خبرة أكثر من 10 سنوات 3مستجوب بنسبة 42.9

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

يبين الجدول رقم5 توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات التي نشأت بأغراض ذاتية بلغت مؤسسة واحدة بنسبة 14.3%، أما عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار ANDI بلغ مؤسستين بنسبة 28.6%،أما عدد المؤسسات التي أنشأت في إطار البنك بلغ 4 مؤسسات بنسبة 57.1%

2.III – تحليل معوقات الابتكار:

أولا: ارتفاع تكلفة الابتكار:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن ارتفاع تكلفة الابتكار أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 4 مؤسسات بنسبة تحقق قدرها 57.1%، أما عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في انطلاق متأخر بلغ مؤسستين بنسبة تحقق 28.6% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في التخلي عن المشروع بلغت مؤسسة واحدة بنسبة تحقق قدرها 14.3%.

ثانيا: غياب الكفاءات المؤهلة:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن غياب الكفاءات المؤهلة أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42,9%، أما عدد المؤسسات التي تسبب غياب الكفاءات المؤهلة في انطلاق متأخر بلغت 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42,9% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب غياب الكفاءات المؤهلة في التخلي عن المشروع بلغت مؤسسة واحدة بنسبة تحقق 14.3%.

ثالثا: غياب الموارد التقنية:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن غياب الموارد التقنية أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42.9% أما عدد المؤسسات التي تسبب غياب الموارد التقنية في انطلاق متأخر بلغت 4 مؤسسة بنسبة تحقق 57.1%

رابعا: عدم وجود مصادر التمويل:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن عدم وجود مصادر التمويل أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في مؤسسة واحدة بنسبة تحقق 14.3%، أما عدد المؤسسات التي تسبب عدم وجود مصادر التمويل في انطلاق متأخر بلغت 6 مؤسسات ب بنسبة تحقق 85.7%

خامسا: قصر دورة حياة المنتج:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ أن قصر دورة حياة المنتج أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42,9%، في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب قصر دورة حياة المنتج في التخلي عن المشروع بلغت 4 مؤسسة بنسبة تحقق 57,1 %

سادسا: ارتفاع سعر المنتج:

من خلال تحليل إجابات المؤسسات لهذا السؤال نلاحظ ارتفاع سعر المنتج أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 5 مؤسسات بنسبة تحقق 71.4 %، في حين أن عدد المؤسسات التي تسببت ارتفاع سعر المنتج في التخلي عن المشروع بلغت مؤسستين بنسبة تحقق 28.6%.

IV– الخلاصة :

تناولت هذه الورقة البحثية معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة، حيث شملت الدراسة 7 مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات أنشطة متنوعة، ولقد أدركنا من خلال هذه الورقة البحثية وجود العديد من المعوقات التي تحول دون عملية الابتكار في هذه المؤسسات، ويمكن تحليل نتائج هذه المعوقات فيما يلي:

– ارتفاع تكلفة الابتكار : تسبب هذا المعوق في عرقلة الابتكار في هذه المؤسسات حيث نلاحظ انه أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 4 مؤسسات بنسبة تحقق 57.1%، أما عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في انطلاق متأخر بلغ مؤسستين بنسبة تحقق 28.6% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب ارتفاع التكلفة في التخلي عن المشروع بلغت مؤسسة واحدة بنسبة تحقق 14.3%.

– غياب الكفاءات المؤهلة : تسبب هذا المعوق في عرقلة الابتكار في هذه المؤسسات حيث أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42,9%، وتسبب في انطلاق متأخر لثلاثة بنسبة تحقق 42,9% في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب غياب الكفاءات المؤهلة في التخلي عن المشروع بلغت مؤسسة واحدة بنسبة تحقق 14.3%.

– غياب الموارد التقنية تسبب هذا المعوق في عرقلة الابتكار في هذه المؤسسات و أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42.9% وتسبب في انطلاق متأخر في 4 مؤسسات بنسبة تحقق 57.1%

- عدم وجود مصادر التمويل يعتبر هذا المعوق من أكثر المعوقات التي تحول دون تجسيد فكرة الابتكار في هذه المؤسسات حيث أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في مؤسسة واحدة بنسبة تحقق 14.3%، أما عدد المؤسسات التي تسبب عدم وجود مصادر التمويل في انطلاق متأخر بلغت 6 مؤسسات بنسبة تحقق 85.7%

- قصر دورة حياة المنتج تسبب هذا المعوق في عرقلة الابتكار في هذه المؤسسات حيث أدى إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 3 مؤسسات بنسبة تحقق 42,9%، في حين أن عدد المؤسسات التي تسبب قصر دورة حياة المنتج في التخلي عن المشروع بلغت 4 مؤسسة بنسبة تحقق 57,1 %

- ارتفاع سعر المنتج: تسبب هذا المعوق في عرقلة الابتكار في هذه المؤسسات إلى عدم انطلاق المشروع ألابتكاري في 5 مؤسسات بنسبة تحقق 71.4 %، في حين أن عدد المؤسسات التي تسببت ارتفاع سعر المنتج في التخلي عن المشروع بلغت مؤسستين بنسبة تحقق 28.6%.

- ملاحق :

الجدول رقم1: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

عدد العمال	التكرار	المتوسط الحسابي
من 1 إلى 9	2	28,6
من 10 إلى 49	4	57,1
50 إلى 250	1	14,3
المجموع	7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم1: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

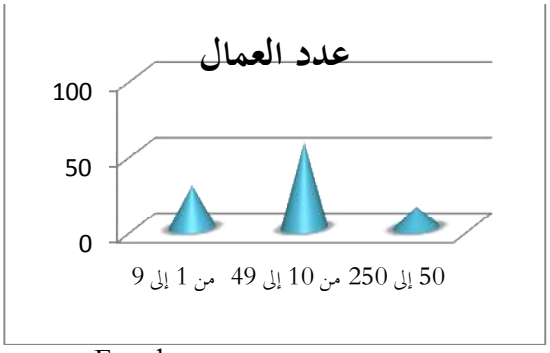

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم2: توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرار	المتوسط الحسابي
طبيعي	1	14,3
EURL	4	57,1
SARL	2	28,6
المجموع	7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم2: توزيع عينة الدراسة حسب الشكل القانوني

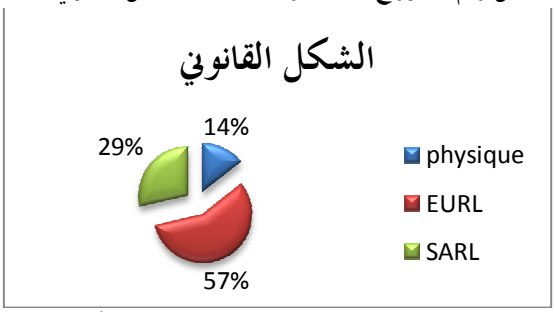

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم3: توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط

فرع النشاط	التكرار	المتوسط الحسابي
مواد البناء	1	14,3
المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية	2	28,6
الصناعات الغذائية والفلاحية	4	57,1
المجموع	7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم3: توزيع عينة الدراسة حسب فرع النشاط

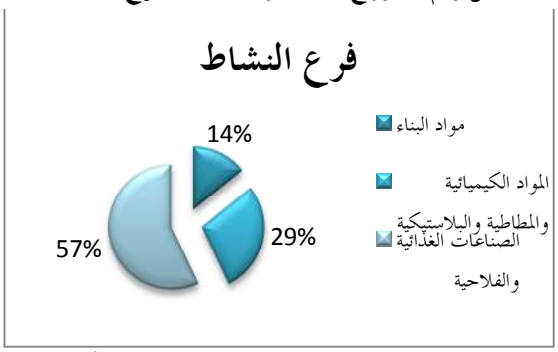

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم4: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	المتوسط الحسابي
اقل من 5 سنوات	4	57,1
من 5 إلى 10 سنوات	0	0
أكثر من 10 سنوات	3	42,9
المجموع	7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم4: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم5: توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

الإطار المستثمر فيه	التكرار	المتوسط الحسابي
ذاتي	1	14,3
ANDI	2	28,6
البنك	4	57,1
المجموع	7	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Spss

الشكل رقم5: توزيع عينة الدراسة حسب الإطار المستثمر فيه

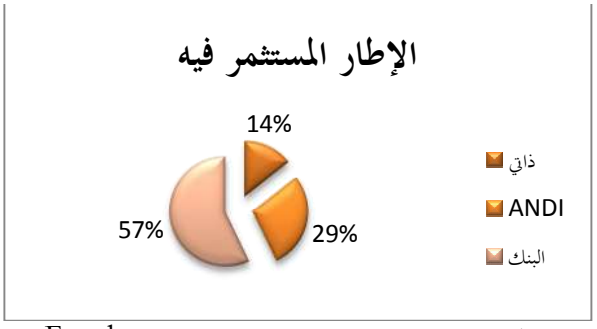

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 6 : اثر ارتفاع التكلفة

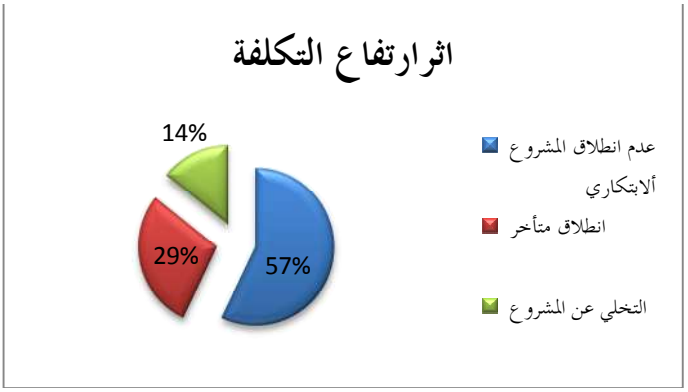

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 7: اثر غياب الكفاءات

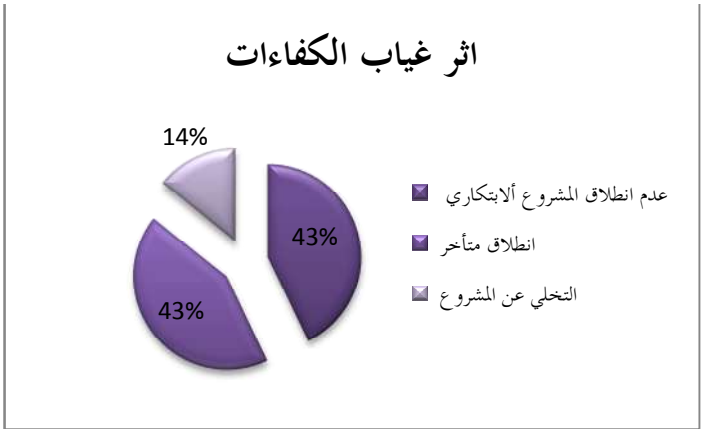

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 8: اثر غياب الموارد التقنية

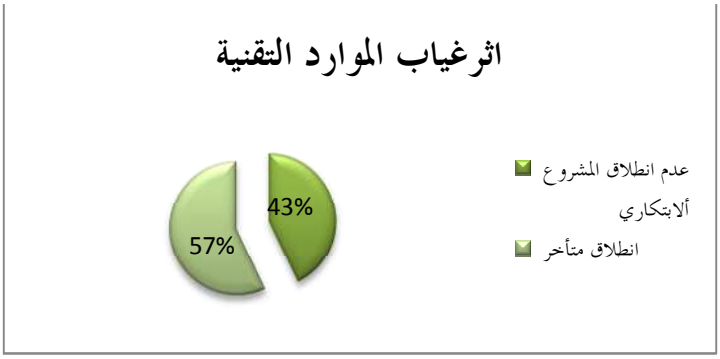

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 9: اثر عدم وجود مصادر التمويل

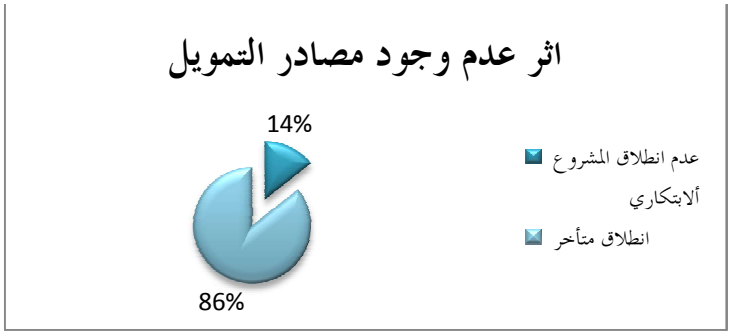

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 10: اثر قصر دورة حياة المنتوج

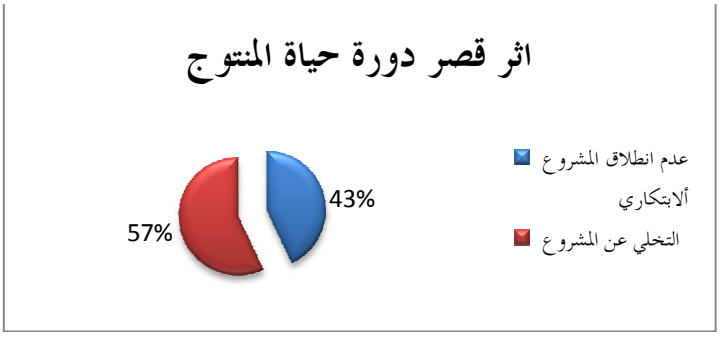

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم 11 : اثر ارتفاع سعر المنتوج

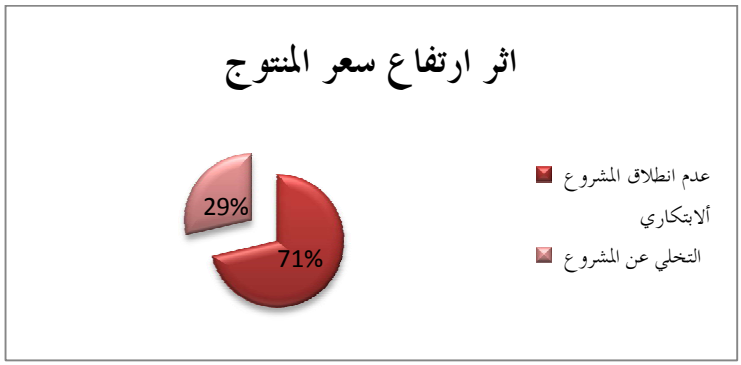

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

- الإحالات والمراجع

1 الطيب بالولي، أحمد رمزي صياغ (2016)، **أثر أنشطة البحث والتطوير على الابتكار في المؤسسات الصناعية الجزائرية: مقاربة باستخدام نماذج المعدلات البنائية SEM-PLS** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (90)، الجزائر: ص ص: 73-88.

2 بن تفات عبد الحق وآخرون (2018)، **واقع الابتكار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :مدخل إلى حماية الملكية الفكرية الصناعية**، مجلة البشائر الاقتصادية 4(1)، الجزائر: جامعة بشار،ص ص335-353

3 فريوي رمزي وحناس مصطفى العلاقة بين الابتكار والأداء :دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية غياب اسم المجلة، ص ص 20-33

4ملايكية عامر (نوفمبر 2012)، **واقع الابتكار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية على المؤسسة الوطنية للدهن بسوق أهراس**، مجلة العلوم الإنسانية 27(28)، الجزائر:جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص 117-131

5 أسماء رتيمي ورحيمة غضبان (2017)، **معوقات الإبداع والعوامل المؤثرة في الابتكار في المؤسسة**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية 3(8)، الجزائر: جامعة البليدة2، ص ص 94-113.

6 Tim Mazzarol et Sophie Reboud, **Management de l'innovation dans les PME**, **une comparaison Franco-Australienne**

7 François Deltour (2015), **Innovation et performance des PME** : **une approche par la contribution des technologies de l'information**, Systèmes d'Information et Management, Volume 19(2), p -p 45-74

8 نبيل جواد (2006م/1427هـ)، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد"، ص ص:97- 98.

9 انظر: يسر إبراهيم أحمد (2010)، **الشركات العراقية الصغيرة "مشكلات الواقع واتجاهات الحل"**، العدد469، مصر:القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص: 80.

10 بن عنتر عبد الرحمان، بلوناس عبد الله (2012)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدى المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية 14(1)، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص: 121.

11 فاضل جواد دهش (2013)، **أهمية القروض الزراعية للمشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج الزراعي في العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية (10)، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ص:76.

12 محمد محروس إسماعيل (1997)، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، مصر: الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص:221.

13 كاظم أحمد البطاط، صفاء عبد الجبار (2008)، **قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء لقبول حاضنات الأعمال**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (17)، العراق:كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ص :05.

14 محمد هيكل (2003)، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مصر: القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص:221.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الهادي عثماني، إبراهيم بختي (2020). معوقات الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بولاية ورقلة-دراسة حالة 7 مؤسسات خلال سنة 2018-، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 06 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 59-70.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).